

نشرة صحفية

تصديق إندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة تجعل بدء نفاذ المعاهدة قاب قوسين أو أدنى - تيبور توت، الأمين التنفيذي لمنظمة المعاهدة

فيينا، 6 كانون الأول/ديسمبر 2011

هتأ تيبور توت، رئيس اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اليوم أعضاء البرلمان الإندونيسي لأنهم "خطوا خطوة مهمة تجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وشك أن تصبح قانوناً عالمياً."

وقال توت "إنني لأرحب اليوم بنتيجة التصويت في البرلمان الإندونيسي لصالح التصديق على المعاهدة. فبفضل هذا القرار التاريخي المهم، تقلص عدد البلدان التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيّز النفاذ إلى ثمانية بلدان."

وكان السيد مارتي ناتاليغاوا، وزير خارجية إندونيسيا، قد قال في أيلول/سبتمبر 2011، "إن القرار يعد بمثابة جهد لتغيير المسار سعياً إلى تكوين زخم جديد لكي تحذو البلدان الأخرى التي هي في موقف مشابه حذو إندونيسيا في بدء عملية تصديقها على المعاهدة." وأضاف قائلاً "إننا نعتقد بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي واحده من الأدوات الرئيسية لنزع السلاح النووي".

وتابع القول "إن على البلدان أن يشجع بعضهما بعضاً على القيام بما هو صواب. وأما بشأن نزع السلاح النووي فإننا حقاً نقف الآن على منعطف حاسم في تكوين زخم جديد وإتاحة إمكانيات جديدة لبزوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية".

تأييد بالإجماع

وقال مُنَسَّق عملية تصديق البرلمان الإندونيسي على المعاهدة، حلمي فوزي، أثناء الزيارة التي قام بها مؤخراً وفد برلماني إندونيسي إلى مقر المنظمة في فيينا، "إن إندونيسيا سوف تسخر علاقاتها الجيدة من أجل الترويج للمعاهدة في منطقة آسيا والشرق الأوسط وحتى خارج تخومها على أعلى المستويات".

وأردف فوزي بقوله "إننا نريد أن يكون بلدنا في الطليعة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وإننا عازمون على توسيع نطاق عملنا من أجل المعاهدة إلى أبعد من التصديق عليها." وقال إن تأييد المعاهدة كان بالإجماع في البرلمان الإندونيسي على نحو شمل أحزابه التسعة.

وسوف يُعْتَرَفُ رسمياً بتصديق إندونيسيا على المعاهدة عندما تقدّمه إلى الأمم المتحدة. وقد وُقِّع على المعاهدة 182 بلداً، ومنها 156 بلداً صدّقت عليها أيضاً.

وتنصّ المادة الصارمه بشأن بدء نفاذ المعاهدة على وجوب أن توقع وأن تصدّق على المعاهدة كل البلدان المحدّدة بأنها بلدان حائزة على تكنولوجيا نووية وبالبالغ عددها 44 بلداً لكي تصبح المعاهدة قانوناً؛ وتصديق إندونيسيا عليها، بلغ عدد البلدان التي قامت بذلك 36 بلداً. أمّا البلدان المتبقية فهي إسرائيل وإيران وباكستان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والصين ومصر والهند والولايات المتحدة.

دعم إندونيسيا لنظام الإنذار العالمي الخاص بالمعاهدة

تُراسُ إندونيسيا في الوقت الراهن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي أبرمت الدول العشر الأعضاء فيها كذلك معاهدة بانكوك، وهي المعاهدة التي أنشأت أشمل منطقة خالية من الأسلحة النووية على وجه الأرض. وقد وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كلُّ الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وما زال على ثلاث دول منها، هي بروناي وتايلند وميانمار، أن تُصدّق عليها، وكذلك جيران إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة وتيمور-ليشتي وسري لانكا.

وتستضيف إندونيسيا أيضاً ستّ محطات رصد سيزمي، هي جزءٌ من نظام الرصد والإنذار العالمي للمعاهدة الذي يرصد كوكب الأرض بحثاً عن أيّ دليل على حدوث تفجيرات نووية. وتؤدّي البيانات السيزمية التي تُستمد من شبكة مرافق نظام الرصد دوراً متزايد الأهمية أيضاً في الإنذار بموجات تسونامي، كما يمكن استخدامها في غير ذلك من التطبيقات المدنية والعلمية. وفي أعقاب حادث محطة القوى النووية في فوكوشيما دايتشي في اليابان في آذار/مارس 2011، استطاعت مرافق رصد النويدات المشعّة التابعة لنظام المعاهدة اقتفاء تسريبات مشعّة في مختلف أنحاء العالم.

معلومات أساسية عن المعاهدة ونظام التحقق في إطارها

تحظر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كلّ التفجيرات النووية. وبغية التحقق من الامتثال للمعاهدة، تسعى المنظمة، المكلفه بمهمة العمل على ادخالها حيز النفاذ، إلى بناء [نظام تحقّق عالمي](#). وعندما يكتمل هذا النظام، سيقوم [337 مرفقاً](#) برصد الكوكب في باطن الأرض والمحيطات والغلاف الجوي بحثاً عن أيّ إشارة تدلّ على حدوث تفجير نووي. وحتى اليوم، يرسل ما نسبته 85 في المائة من مرافق الرصد بيانات إلى مقرّ منظمة المعاهدة في فيينا، بالنمسا، حيث تُجهّز هذه البيانات وتُحلّل ثم تُرسل إلى الدول الأعضاء البالغ عددها [182 دولة](#). وحالما تدخل المعاهدة حيّز النفاذ، سوف يُستكمل نظام التحقق بعمليات تفتيش موقعيّة لجمع المعلومات في الميدان في حالة الاشتباه في حدوث أيّ تفجير نووي.

لمزيد من المعلومات عن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يُرجى زيارة الموقع الشبكي www.ctbto.org - وهو منهلّ من المعلومات عن إنهاء التجارب النووية - أو الاتصال كما يلي:

Thomas Mützelburg

توماس مُتسلبورغ

الهاتف: +43 1 26030 6421

البريد الإلكتروني: Thomas.muettelburg@office.ctbto.org

الهاتف الجوّال: +43 699 1459 6421

